

غزة: ذروة أجندة إقصائية استمرت 125 عامًا

لم تبدأ الإبادة الجماعية في غزة في 7 أكتوبر 2023، ولا هي رد فعل على عمل عنيف واحد. إنها ذروة 125 عامًا من مشروع سياسي تم تصوره بهدف إقصائي واضح: الاستيلاء على أرض فلسطين، ومحو شعبها الأصلي، واستبدالهم بمستوطنين. على عكس خطاب "الاسترداد" الذي يستخدمه العنصريون في أوروبا - والذين يدعون على الأقل وجود صلات أنسابية - هذا ليس إعادة فتح. إنه فتح من قبل غرباء، مبني على إنكار وجود الشعب الذي يهدفون إلى تهجيرهم.

من المؤتمر الصهيوني الأول في 1897 إلى تصريحات قادة إسرائيل عبر الأجيال - جولدا مائير التي زعمت "لا يوجد شيء اسمه شعب فلسطيني"، ويوسف فايتز الذي أصر على أن "الحل الوحيد هو فلسطين بدون عرب"، ورافائيل إيتان الذي وصف الفلسطينيين بـ "الصراصير في زجاجة" - لم يتغير الجوهر الأيديولوجي أبدًا. كان الهدف دائمًا هو أرض إسرائيل الكاملة، من النهر إلى البحر، خالية من سكانها الأصليين.

الامتناظرة على الأرض: حرب بالاسم فقط

تصور إسرائيل أفعالها في غزة على أنها "حرب"، لكن هذا تشويه. الحرب، في القانون الدولي، تفترض صراعًا بين قوتين عسكريتين متكافئتين نسبيًا. ليس لدى غزة شيء من ذلك. ما يتكشف ليس قتالًا بل هجوم أحادي الجانب من قبل واحدة من أكثر الجيوش تقدمًا في العالم - بدعم من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا - ضد سكان مدنيين محاصرين.

منذ 3 مارس 2025، فرضت إسرائيل حصارًا كاملاً على غزة: لا طعام، لا ماء، لا دواء، لا وقود. أعلنت تصنيف الأمن الغذائي المتكامل (IPC) عن مجاعة المرحلة الخامسة - أكثر المستويات كارثية - مع وفاة أطفال يوميًا بسبب الجوع. المستشفيات مدمرة، 90% من المنازل دمرت، وأكثر من 60,000 فلسطيني قتلوا منذ أكتوبر 2023، معظمهم من النساء والأطفال.

هذه ليست تناسبية؛ إنها إفناء - انتهاك مباشر لاتفاقيات جنيف التي تحظر العقاب الجماعي، استهداف المدنيين، واستخدام التجويع كسلاح حرب.

الامتناظرة في الرواية: السيطرة على القصة

تتزامن القتل مع حرب على الحقيقة. وحدة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية 8200، ومجموعات الضغط الغربية مثل AIPAC، ADL، AJC، وUN Watch، ومدراء تحرير الشرق الأوسط في بي بي سي على مدى عقود، شكلوا الرواية.

الصحفيون في غزة ليسوا مجرد أضرار جانبية - إنهم يُستهدفون بشكل منهجي. قُتل ما لا يقل عن 242 صحفيًا منذ أكتوبر 2023، وهو أعلى معدل وفيات الصحفيين في التاريخ المسجل. مع منع الصحافة الأجنبية إلى حد كبير من دخول غزة، تسيطر إسرائيل على العدسة التي يرى من خلالها العالم الخارجي الدمار. يتم رفض الأرقام من المصادر الفلسطينية على أنها "دعاية حماس"، بينما تُبلغ بيانات الجيش الإسرائيلي كحقائق، مما يخلق توازنًا زائفًا يمحو حجم ونية المذبحة.

حادثة هندالة في 26 يوليو 2025 رمزية. سفينة مساعدات إنسانية تحمل العلم النرويجي، تحمل أطباء، برلمانيين، صحفيين، وحليب أطفال للأطفال الجوعى، تم اختطافها في المياه الدولية من قبل القوات الإسرائيلية - عمل صارخ من القرصنة

الحكومية بموجب المادة 101 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. تم الاستيلاء على المساعدات، واحتجاز الركاب، واستمر التجويع. لم يكن هذا يتعلق بالأمن. كان يتعلق بإسكات الشهود وضمان استمرار الحصار دون انقطاع.

الامتناء في المؤسسات: درع الإفلات من العقاب

حتى النظام القانوني الدولي - المصمم لكبح مثل هذه الفظائع - تم تقويضه. تستخدم الولايات المتحدة قوة الفيتو في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لمنع كل قرار تقريباً يدين إسرائيل، مما يشل الجسم ويحمي إسرائيل من العقوبات أو التنفيذ.

يتم تعزيز هذه الحماية المؤسسية من خلال السيطرة السياسية العلنية. في 6 نوفمبر 2024، تفاخرت AIPAC على وسائل التواصل الاجتماعي بأن 190 من المرشحين المدعومين من قبلها فازوا في سباقات الكونغرس الأمريكي - ديمقراطيون وجمهوريون على حد سواء - لـ "تعزيز الدعم الحزبي للعلاقة الأمريكية-الإسرائيلية". هذا ليس نظرية مؤامرة؛ إنه سجل عام، يحتفل به اللوبي نفسه. والنتيجة هي كونغرس يوافق بشكل روتيني على مليارات من المساعدات العسكرية، ويتجاهل أحكام محكمة العدل الدولية، ويرفض فرض حتى أبسط شروط القانون الدولي على إسرائيل.

أصدرت المحكمة الجنائية الدولية (ICC) ومحكمة العدل الدولية (ICJ) تدابير مؤقتة تأمر إسرائيل بالسماح بدخول المساعدات الإنسانية إلى غزة. تجاهلت إسرائيل ذلك دون عواقب. واجه المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان حملة تشهير وأُجبر على أخذ إجازة؛ ولم يتابع نوابه إصدار مذكرات توقيف للقادة الإسرائيليين وراء الحصار الحالي. تم فرض عقوبات من الولايات المتحدة على عدة قضاة في المحكمة الجنائية الدولية ومسؤولي الأمم المتحدة الذين انتقدوا إسرائيل. هذا ليس فشل النظام - إنه النظام، مصمم لحماية دولة واحدة من المسؤولية.

من الإنكار اللفظي إلى المحو الجسدي

على مدى قرن من الزمان، قرن قادة الصهاينة بين الإنكار اللفظي لوجود الفلسطينيين والمحو الجسدي على الأرض. قد تكون الشعارات قد تغيرت - من "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض" إلى "لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها" - لكن الهدف لم يتغير. كل حرب، مذبحة، وتهجير كانت "قطعة" أخرى من الأرض تُؤخذ، خطوة أخرى نحو فلسطين بلا فلسطينيين.

من اغتيال جاكوب إسرائيل دي هان عام 1924 لمعارضته الصهيونية، إلى مذبحة دير ياسين عام 1948، ومذبحة صبرا وشاتيلا عام 1982، وتدمير مطار غزة عام 2001، والاعتداءات الواسعة النطاق المتكررة على غزة في القرن الحادي والعشرين، أظهرت إسرائيل أنها ستستخدم كل الوسائل وأنها - الإرهاب، التطهير العرقي، حرب الحصار - لتحقيق طموحاتها الإقليمية.

الخلاصة: الهدف النهائي في غزة

ما يحدث في غزة اليوم ليس انحرافاً عن تاريخ إسرائيل - إنه استنتاج المنطقي. وصلت الأجندة الإقصائية التي تم تصميمها في بازل عام 1897، والتي استمرت عبر عقود من الخطاب اللاإنساني والعنف المنهجي، إلى مرحلتها الأكثر وقاحة.

غزة ليست ساحة معركة. إنها حالة اختبار لما إذا كانت دولة ما يمكن أن ترتكب إبادة جماعية أمام العالم بأسره دون مواجهة عواقب حقيقية - ليس لأن الأدلة ناقصة، ولكن لأنها استولت على الروايات، وشلّت المؤسسات، وأمنت ولاء أقوى هيئة

تشريعية على الأرض.

إذا سمح العالم باستمرار هذا، فالرسالة واضحة: القانون الدولي اختياري، وحقوق الإنسان قابلة للتفاوض، والإبادة الجماعية يمكن إعادة تسميتها بالدفاع عن النفس - شريطة أن يكون لديك الأصدقاء المناسبون في الأماكن المناسبة.